الأمم المتحدة

A/63/491

الجمعية العامة

Distr.: General
20 October 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

تتقدم البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة بتحياتها إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين وتتشرف بأن تحيل طيّه بيانا مقدما من وفد جمهورية إندونيسيا في إطار ممارسته حق الرد على البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية فانواتو في المناقشة العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

وتتشرف البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة كذلك بأن تطلب تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

221008 221008 08-56124 (A)

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

البيان المقدّم من وفد إندونيسيا في إطار ممارسته حق الرد

المناقشة العامة، الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

يودّ وفد جمهورية إندونيسيا ممارسة حقه في الرد على البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية فانواتو في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ووفد إندونيسيا منزعج للغاية من تلميح رئيس فانواتو بأن سيادة إندونيسيا على بابوا، الواقعة في أقصى الشرق من البلد، مشكوك في قانونيتها.

وفي هذا الصدد، يود وفد إندونيسيا أن يؤكد أن إعادة إدماج الإقليم في الدولة الموحدة لجمهورية إندونيسيا بموجب إجراء الاختيار الحر لعام ١٩٦٩ هو إجراء صحيح وقانوني ولا رجوع فيه. ووضع بابوا بوصفها جزءا من إندونيسيا هو وضع نهائي أيدته الجمعية العامة في عام ١٩٦٩ في قرارها ٢٥٠٤ (د-٢٤).

وقد كانت بابوا جزءا لا يتجزأ من الهند الشرقية الهولندية. ومن وجهة النظر الإدارية، كانت الحكومة الاستعمارية الهولندية تدير إقليم الهند الشرقية الهولندية بأكمله من باتافيا (جاكارتا الحالية). أما من وجهة النظر الإقليمية، فقد اعتُرف في اتفاق لندن لعام ١٨٢٤ المبرم بين بريطانيا العظمى وهولندا بأن بابوا غير قابلة للتجزئة بوصفها جزءا من الهند الشرقية الهولندية، وانعكس ذلك في خريطة الهند الشرقية الهولندية لعام ١٨٢٥ التي تمثل بابوا حدودها ناحية أقصى الشرق.

وعندما أعلن مؤسسو إندونيسيا الأوائل استقلالها، ذكروا أن كامل إقليم الهند الشرقية الهولندية إقليما إندونيسيا شرعيا. وهذا يتفق ومبدأ استمرار حيازة واضع اليد في القانون الدولي، وهو المبدأ الذي ترث بموجبه الدولة الخلف كامل الإقليم الواقع ضمن حدود المستعمرة. وبالنسبة للإندونيسيين، يمثّل إعلان الاستقلال لعام ١٩٤٥ في حد ذاته إجراء تقرير مصير يشمل كامل الإقليم الإندونيسي من سابانغ (الجزء الواقع في أقصى غرب جزيرة سومطرة) إلى ميروكي (الجزء الواقع في أقصى شرق بابوا).

وقد اتُّخذ إجراء الاختيار الحر لعام ١٩٦٩ استنادا إلى اتفاق نيويورك لعام ١٩٦٢ كتسوية للنزاع الذي نشب بين إندونيسيا وهولندا نتيجة تعنّت هولندا في رفضها إعادة بابوا الغربية إلى إندونيسيا. وقد أيّدت الأمم المتحدة هذه التسوية بشكل كامل، وأُغلق ملف الوضع النهائي لبابوا كجزء شرعي من إندونيسيا بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٠٤ (د-٢٤).

وبناء على ذلك، فلا وجه لمحاولة إعادة طرح مسألة قانونية سيادة إندونيسيا على بابوا، وهي محاولة لن تخدم سوى مصالح الانفصاليين، مما يتعارض ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها التي ينص عليها ميثاقها.

وختاما، يجب أن يوضع في الاعتبار أن القانون الدولي يكفل حق أي دولة أو حكومة تمثل جميع طوائف شعبها على أساس المساواة ودون تمييز وتحترم مبادئ تقرير المصير في المحافظة على سلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أن إندونيسيا، بصفتها ثالث أكبر ديمقراطية في العالم، تكفل تمتع جميع مواطنيها بنفس الحقوق.